الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الاعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/ 666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الأزمة الجزائرية... جذورها ومستقبلها

عبدالله السناوي *

في مقهى قاهري منزو بشارع جانبي متفرع من الموسكي، التقى شابان مجهولان لدقائق معدودة قبل أن ينصرف كل منهما في طريق، أحدهما اسمه الحركي مسعود مزياني وعرفه العالم بعد ذلك باسمه الحقيقي: احمد بن بيللا، وقد جاء إلى القاهرة في اليوم نفسه طلباً للدعم العسكري والسياسي والإعلامي باسم مجموعة من الشبان الجزائريين ينوون إطلاق ثورة مسلحة لتحرير بلادهم من الاستعمار الفرنسي، والآخر يدرس في جامعة الأزهر اسمه محمد بوخروبة وعرفه العالم باسمه الحركي هواري بومدين. كان ذلك يوم 25 تشرين الأول / أكتوبر من عام 1953.

الاثنان تعاقبا على رئاسة جزائر ما بعد الاستقلال، ربطتهما علاقة خاصة، حيث حسم بومدين من موقعه على رأس قوات "جيش التحرير الوطني" عند دخولها العاصمة سؤال السلطة في تموز/ يوليو 1962 لصالح صديقه القديم، قبل أن ينقلب عليه في 19 حزيران/ يونيو 1965 ويودعه سجناً طويلاً. على فراش مرضه العضال، وهو يواجه الموت، كان يذكر اسمه بين غيبوبة وأخرى: "سي أحمد".. كان وصيته عند النزع الأخير في عام (1978) الإفراج عن قائد الثورة وأكبر رموزها، بحسب روايات متواترة.

ربما تأثراً بتلك الروايات لم يتطرّق بن بيللا مرة واحدة على مدى أكثر من ثلاثة عقود إلى خلافه مع بومدين وقصة الانقلاب عليه. بحسب ما استمعت إلى أحمد سعيد، مؤسس "صوت العرب"، وهو يستعيد وقائع قديمة لم تكن تغادر ذاكرته، فإن مدير مكتب الرئيس بن بيللا طالبه وألحّ عليه أن يحذّره كصديق مقرّب من احتمال انقلاب عسكري ضده، فهو لا يريد أن يستمع من معاونيه لأي تحذير من هذا النوع. على مائدة غداء في شرفة "فيلا جولي"، حيث سكن الرئيس، جلسا معاً يتناقشان في أمور عامة وخاصة. فجأة طرح أحمد سعيد ما لديه من معلومات استقاها من معاوني الرئيس. استنكر بن بيللا تواتر الشكوك في بومدين، وخبط بيديه على مائدة الطعام محتجاً، فتناثر الحساء فوقها، وجرى ما جرى.

كان الانقلاب على بن بيللا تعبيراً عن الأوضاع السياسية القلقة، التي أعقبت انتصار ثورة المليون والنصف مليون شهيد، وعن عمق التناقضات في بنية الثورة نفسها، التي شهدت تصفيات جسدية لبعض قادتها الكبار للإيقاع بين المكوّنين العربي والأمازيغي بفعل الاستعمار الفرنسي أحياناً، أو للتخلص من المنافسين السياسيين أحياناً أخرى. كان انقلاب بومدين ذروة التراجيديا في تناقضات الثورة الجزائرية، غير أنه نجح في الحفاظ على وجهها التحرري وأدوارها في القارة الأفريقية.

بمضي الوقت تآكلت الشرعية الثورية وخفتت في الذاكرة مشاهد تضحياتها الكبرى وتكرّست طبقة جديدة على قدر كبير من النفوذ والفساد، أفرغت الحياة السياسية من حيويتها حتى أصبح حزب "جبهة التحرير الوطني" ركاماً متهالكاً. خسر حزب الثورة أول انتخابات نيابية عامة أمام "جبهة الإنقاذ الإسلامية" عام 1991، وأفضت الانعكاسات، على خلفية تصريحات علي بلحاج الرجل القوي في تلك الجبهة التي توعد فيها بانقلاب كامل على مقومات الدولة المدنية، إلى انقلاب عسكري ثان أنهى عصر الرئيس الثالث الشاذلي بن جديد والغى العملية السياسية كلها، ودخلت الجزائر في أسوأ سنواتها وأكثرها دموية، تلك الفترة التي يطلق عليها "العشرية السوداء".

> كان المجيء ببوتفليقه رئيساً تعبيراً عن توافقات لتخفيف الضجر العام من تفشّي العنف والفساد

كان صعود العقيد الشاذلي بن جديد إلى السلطة في عام 1979 عقب وفاة الرئيس بومدين تعبيراً عن موازين القوى التي تحكم الجزائر من دون أدنى اعتبار لإرادة "جبهة التحرير الوطني"، حيث كان يمثل الجيش في المكتب السياسي للحزب الحاكم، وقد جرى فرضه بحقائق القوة. جرى استبعاد رجلان، الأول – صالح يحياوي وكان يحظى بشعبية كبيرة بين أعضاء "جبهة التحرير الوطني"، الذين هتفوا باسمه عالياً ومدوّياً أثناء أعمال مؤتمره لاختيار رئيس جديد، وقد تعرّض تالياً للتنكيل السياسي.

والثاني – عبد العزيز بوتفليقة، ولم يكن له في ذلك الوقت أيّ شعبية داخل البنية الحزبية، رغم أنه كان أقرب مساعدي الرئيس الراحل وادار لسنوات طويلة ملف الدبلوماسية الجزائرية، وقد اتّهم رسمياً في ذمته المالية قبل إعادة اعتباره بعفو من الرئيس الشاذلي بن جديد والمجيء به بعد سنوات طويلة في عام 1999 إلى مقعد الرئيس بدعم من المؤسسة التي استبعدته سابقاً. جيء قبله بمحمد بوضياف، أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية، من مقر لجوئه السياسي في المغرب، رئيساً للبلاد بعد الانقلاب الثاني التي أفضت نتائجه إلى إجبار الرئيس الشاذلي على الاستقالة، وقد كانت شخصيته قوية وعلى قدر كبير من استقلالية القرار، بما يرجّح فرضية أنه قد جرى التخلص منه بالاغتيال السياسي. وهكذا جيء برؤساء آخرين قبل بوتفليقة، وأبعدوا واحداً تلو آخر، حتى استقرت الرئاسة عنده.

لسنوات طويلة أمسك اللواء خالد نزار بمقاليد السلطة من خلف الستار وأمامه، لكنه عزف عن تولي رئاسة الجمهورية واكتفى بدور صانع الرؤساء، غير أن هذا الدور استنزف طاقته وقدرته على البقاء، حتى بدت صراعات الجنرالات ملمحاً رئيسياً لحياة أخذت ينضب ما تبقى فيها من حيوية، كما استشرى الفساد على نحو غير محتمل في بلد يعاني اقتصادياً، رغم وفرة موارده النفطية. كان المجيء ببوتفليقه رئيساً تعبيراً عن توافقات لتخفيف الضجر العام من تفشّي العنف والفساد.. فهو وجه سياسي معروف دولياً ويتمتع بحنكة دبلوماسية توفر له القدرة على المبادرة للتوصل إلى وئام وطني تحتاج إليه الجزائر، وقد نجح في هذه المهمة، كما أضفى حضوره الرئاسي شيئاً من الهيبة، لكن من دون مساس بشبكة المصالح والنفوذ.

تمدّدت الأزمة في صورة جديدة مع رئيس جديد، حتى انفجر صراع مكتوم على وراثته منذ عام 2013، عندما أصيب بجلطة دماغية لم يتمكن بعدها من أن يمارس مهامه، وبدا في وضع عاجز على كرسي متحرك. بدا الأمر مهيناً للكبرياء الجزائري أن يكون الرئيس المريض محض واجهة لآخرين في شبكات القوة والمصالح والنفوذ، وأن تمدد رئاسته لـ"عهدة خامسة" فيما هو لا يستطيع أن يخاطب شعبه. القضية ليست عبد العزيز بوتفليقة بقدر ما هي استنفاد القنوات السياسية والاجتماعية بصورة منذرة طاقة الجزائريين على التحمّل.

مشكلة القوى المهيمنة على السلطة أنها تحاول في الوقت بدل الضائع البحث عن بديل يناسب مصالحها، وتعمل باقصى ما تستطيع على إرجاء أي تغيير لعام واحد تجرى بعده انتخابات رئاسية مبكرة لا يشارك فيها بوتفليقة – كما تعهّد في رسالة منسوبة إليه. وفق ذلك التعهّد، يوضع دستور جديد قبل الانتخابات الرئاسية المبكرة يكرس ميلاد جمهورية جديدة ونظام جزائري جديد يقضي على جميع أوجه التهميش والإقصاء وجميع أشكال الرشوة والفساد.

بالنظر إلى عمق فجوات الثقة لم يتوقف الحراك الشعبي، ولا توقفت مطالبات عزل الرئيس وإلغاء الانتخابات المقررة في نيسان/ أبريل المقبل. ومشكلة الحراك الشعبي أن قوته في غضبه من دون أن تتوافر له قيادة قادرة على الإمساك بحركة الأحداث وفق خطة عمل تلهم التغيير الضروري وتمنع أيّ انتكاسة محتملة.

*كاتب مصري

جيرار جوليات ـ (أ ف ب)

انتهاء الاستثناء الجزائري

محمد سيد رصاص *

بين يومي 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 و18 آذار/ مارس 2011 انفجرت البنية الداخلية لخمسة بلدان عربية جمهورية على التوالي: تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سورية. كانت تجمع هذه الجمهوريات النزعة الراديكالية عند اليسار القومي بطبعتيه الناصرية (مصر وليبيا) والبعثية (سورية)، بعد وصول هذا اليسار إلى الحكم في القاهرة ودمشق وطرابلس الغرب، وعند رئيس ذي توجه علماني أقرب إلى أتاتورك (بورقيبة) وراديكالية جمهورية معادية للحكم الإمامي في اليمن أسقطت الأخير في يوم 26 أيلول/ سبتمبر 1962. أنتجت الانفجارات المذكورة نتائج متباينة، حيث نتج عنها ثلاث أزمات (سورية - يمنية - ليبية) ذات طوابق ثلاثة في أبعادها: محلية - إقليمية - دولية، فيما أنتجت مصر انقساماً داخلياً عميقاً بين معسكري المؤسسة العسكرية والإسلاميين بعد انقلاب عبد الفتاح السيسي على محمد مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013، يحوي، باستقطابات المعسكرين لكتل وازنة اجتماعياً، جنيناً لحرب أهلية مصرية. كانت تونس هي الوحيدة التي نتج عن انفجارها الداخلي عملية تغيير سلمي ومسار ديمقراطي ما زال صامداً. حصلت إرهاصات في الربع الأول من عام 2011 من أجل حراكات داخلية معارضة في بعض الدول العربية ذات النظام الملكي (الأردن والمغرب والبحرين) ولكن سرعان ما خمدت تلك الحراكات.

إذا استثنينا العراق الذي خضع للاحتلال الأميركي عام 2003 والسودان الذي شهد عملية انفصال الجنوب عام 2011، ما أنشأ فيهما أوضاعاً خاصة، فإن الجزائر كانت استثناءً جمهورياً عربياً في انفجارات 2011، من حيث استمرار الوضع القائم وعدم انفجار البنية الداخلية المجتمعية. على الأرجح أن ذلك الاستثناء الجزائري كان ناتجاً عن انعكاسات عشرية الحرب الأهلية الجزائرية بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين التي نشبت عقب انقلاب 11 كانون الثاني/ يناير 1992 والى فيه العسكر المسار الانتخابي البرلماني الذي كانت تتجه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وفق مؤشرات الجولة الأولى من الانتخابات، للفوز بأغلبية المقاعد فيه. كان مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الرئاسة الجزائرية ناتجاً عن عدم قدرة العسكر على الحكم المباشر، رغم انتصارهم الميداني على الإسلاميين، لذلك أتوا ببوتفليقة من المنفى في عام 1999 وأصعدوه إلى الرئاسة، وقد استطاع الرئيس الجديد خلال ثلاث سنوات أن ينهي الحرب الأهلية، وأن يحجّم المؤسسة العسكرية، التي كانت حاكمة منذ انقلاب بومدين على بن بيللا في 19 حزيران/يونيو 1965، وأن يدخل الجزائر في استقرار نسبي ترافق مع طفرة في أسعار النفط، مع ديمقراطية محدودة مُنع فيها الإسلاميون من أن يكون لهم سوى تعبيرات "مدجّنة" بخلاف "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التي ظلّت محظورة. من هذا الاستقرار النسبي، وبسبب تبعات الانفجار الجزائري الداخلي العنيف والمدمر (1992-2002)، ظلّت الجزائر مستقرة في عام 2011 ولم تحذُ حذو جارتيها التونسية والليبية. بالتأكيد فإن الوضع الاقتصادي الجيد ساعد الجزائر على عدم الانفجار، ولكن وفي نفس القوة فإن النزعات المحافظة على الوضع القائم التي تنشأ عند كتل اجتماعية كبيرة في أعقاب هزات اجتماعية كبرى مدمرة وفاشلة، مع الاتجاه نحو نبذ النزعات الثورية، كانت دافعاً كبيراً لكثير من الجزائريين لعدم النزول إلى الشارع في عام 2011. نذكّر بأن الجزائر كانت قد سبقت الجميع في الانتفاض على حكم العسكر المغلّف بواجهة الحزب الواحد في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، لتلحق بها في العام التالي وارسو وبراغ وبودابست وبوخارست. رأينا تلك النزعات المحافظة والركون الاجتماعي إلى الهدوء في أعقاب فشل مسار ربع قرن من الثورة الفرنسية إثر هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو عام 1815، ولكن عندما عاد آل بوربون إلى الحكم، وهم الذين قال عنهم الفرنسيون: "لم ينسوا شيئاً، لم يغفروا شيئاً، لم يتعلّموا شيئاً"، فإنّ ممارساتهم التي كانت نسخة عن حكمهم في مرحلة ما قبل 14 تموز/ يوليو 1789 قد أجبرت الفرنسيين على النزول إلى الشارع في ثورة ثانية في تموز/ يوليو 1830 واقتلاع آل بوربون من الحكم.

> في العهدة الرابعة عادت المؤسسة العسكرية لكي تدير الأمور من خلف ستارة الرئيس المريض، وازداد الفساد في جهاز الإدارة

خلال "العهدة الرابعة" لعبد العزيز بوتفليقة منذ عام 2014، كانت هناك أوضاع جزائرية جديدة: رئيس مريض لم يعد مؤهلاً ذهنياً وجسدياً لممارسة مهامه، تدهور في أسعار النفط ما أنتج أوضاعاً اقتصادية مأزومة في بلد ما زال من "بلدان الاقتصاد الريعي النفطي". في العهدة الرابعة لم تعد الجزائر كما كانت في مرحلة العهود الثلاثة السابقة لبوتفليقة، حيث انقسمت السلطة من جديد إلى أجنحة متصارعة، وعادت المؤسسة العسكرية لكي تدير الأمور من خلف ستارة الرئيس المريض، وزاد الفساد في جهاز الإدارة. من المؤكد أن صراع الأجنحة في السلطة الجزائرية لم يحسم في مسار محدد، لذلك هناك اجتماع عند أطراف السلطة على ترشيح رئيس هو ميت سريرياً لولاية رئاسية خامسة، كحلّ مؤقت. هذا الترشيح يعبّر عن أزمة جهاز السلطة الجزائرية أكثر من تعبيره عن أي أمر آخر.

على ما يبدو أن انتفاض الجزائريين وكسرهم للاستثناء الجزائري لعام 2011 هو تعبير عن انتهاء النزعة المحافظة التي ولدتها عشرية الحرب الأهلية وتعبير عن عودة الجزائريين إلى تثنية ثانية لتشرين الأول/ أكتوبر 1988 التي أطاحت بنية السلطة الجزائرية التي كانت حاكمة منذ 5 تموز/ يوليو 1962 وقادت إلى ديمقراطية عربية جديدة أطاحها انقلاب 11 كانون الثاني/ يناير 1992 ولكن ليس انقلاباً قاد إلى استقرار بل إلى اضطراب دموي ذهب ضحيته مئة ألف جزائري. ما يبدو من التظاهرات الجزائرية ضد "العهدة الخامسة"، وهي واسعة ومنتشرة في عموم الجزائر وتشمل الفئات العمرية الشابة من الجنسين، يؤشر إلى تململ اجتماعي كبير من جهاز السلطة الحاكم وإلى أن الأوضاع الجزائرية لم يعد ممكناً أن تعود إلى حكم العسكر المباشر ولا إلى رئيس مدني يتنازع معه العسكر ثم يطيحونه (تجربة أحمد بن بيلا) أو يحكم من ورائه العسكر ثم يغتالونه (مثل محمد بوضياف)، ولا إلى واجهة رئيس مريض غير قادر على ممارسة مهامه تحكم من خلف ستارته المؤسسة العسكرية.

هنا: أليس ملفتاً ترافق الانفجار السوداني مع الانفجار الجزائري، والبلدان كانا في حالة سكون عام 2011؟

*كاتب سوري

مقابلة

اجرتها | لينا كنوش

«لا يوجد قائد قادر على جعل الاتحاد الأوروبي فاعلاً جيوسياسياً عالمياً»

يوم 22 كانون الثاني/ يناير 2019، وقّعت فرنسا وألمانيا في إكس لا شابيل معاهدة تعاون جديدة تعزّز آليات التشاور الثنائي. في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية والدفاع، إنّ هذه المعاهدة التي «تكمّل» نظيرتها الموقّعة في الإليزيه بتاريخ 22 كانون الثاني/ يناير 1963 من طرف كونراد أديناور وشارل دو غول، تبلور الأمل في جعل هذا التعاون الثنائي ركيزة للأمن والدفاع المشترك في أوروبا. لكن بالنسبة إلى الباحث في «المعهد الفرنسي للجيوسياسة» في جامعة باريس 7 «معهد توماس مور»، جان سيلفاستر مونغروني، يبدو أثر هذه المعاهدة على السياسة الخارجية والدفاعية محدوداً جدّاً.

إن كان الاتفاق يُظهر إرادة للحفاظ على التعاون الفرنكو-ألماني تجاه وضدّ عدد من الصعوبات، فإنّه لا يمثّل مع ذلك خرقاً وفقاً للمحلّل الذي يرى أنّه «بصفة عامة، وفي السياق الحالي المشكّك في الاتحاد الأوروبي، والتريّث أكثر من إعادة التأسيس والتعميق». بالنسبة إلى مونغروني، فإنّ هذه «المعاهدة» المتواضعة ليست مدفوعة برغبة في بناء استقلالية استراتيجية أوروبية حقيقيّة (في سياق انقطاع متنامٍ بين المصالح الأوروبية والأميركية) بقدر ما هي مدفوعة برغبة في الحفاظ على الصناعة الدفاعية ودفع القدرات العسكرية في أوروبا من خلال تعاون منظّم دائم يجمع 25 دولة عضواً من بين 27 (دون المملكة المتحدة) ومن دون المسّ من حلف شمال الأطلسيّ (الناتو).

يقدّر المحلّل أنّ «المشكلة الحقيقيّة المطروحة، بين الضفتين الشماليتين للأطلسي، ترتبط بـ«تشارك الثقل». يجب على الحلفاء الأوروبيين بذل مزيد من الجهد والتمكّن من التصرّف بمفردهم، على الأقلّ على مستوى عملية عسكرية محدودة النطاق. في حين، يبقى «الناتو» ضروريّاً. تبقى عبارات «الاستقلالية الاستراتيجية» أو «السيادة الأوروبية» شديدة التفخيم بالمقارنة مع ما يمكن التوافق عليه ضمن الاتحاد الأوروبي، بل ويمكن حتى أن تحدّ من الأداء».

حول هذه النقطة، تطرح المعاهدة بناء «وحدة مشتركة تُعنى بعمليّات تحقيق الاستقرار في بلدان ثالثة» ما يفترض «تعاوناً (أوروبيّاً) مشدّداً». هدف تعزيز السياسة الخارجيّة والأمن يترك المراقبين أكثر حذراً بما أنّ الإطار الدستوري الألماني يحدّ من هامش المناورة الاستراتيجيّة لبرلين. من ناحية، ينزع ردّ الفعل السياسي الألماني إلى تطوير «قوّة صلبة» ويدافع قبل كلّ شيء عن فكرة حمالة المجال الأوروبيّ. لكن «من وجهة النظر الفرنسيّة، تعدّ التدخلات الخارجيّة ضرورية. لا يوجد توافق قويّ في ألمانيا حول رفع الإنفاق العسكريّ. في الواقع، تضطلع الولايات المتحدة (بفارق بعيد) والمملكة المتحدة وفرنسا بالجهد العسكري الغربي، وتمثّل ثالوثاً غربيّاً له امتداداته الدبلوماسية والعسكرية».

اليوم، تكمن إحدى أهمّ مصاعب الاتحاد الأوروبي في غياب محتوى واضح لهياكل السياسة الخارجيّة والأمن المشتركة. حين لا تتمكّن دول الاتحاد الأوروبي من الاتفاق على أهداف تتوافق مع مصالح أوروبا، ينتهي الأمر بمعالجة بعض المسائل الاستراتيجية الأساسية، حين لا يتم التعامل معها بالمستوى المطلوب، بشكل لا يتناسب مع المصالح الأوروبية المحض.

يعتبر الباحث الفرنسي أيضاً أن مسألة «أوروبا الدفاع» لا تمثّل حالياً أولويّة، إذ «لا يمكن، بصفة أساسيّة، التوصّل إلى «أوروبا دفاع» حقيقيّة دون الاتفاق حول المسؤولية السياسية، سلاسل القيادة، وقواعد الاشتباك. من الضروريّ وجود قائد مهيمن، قادر على توحيد «النوايا الحسنة» (على غرار الولايات المتحدة في حلف الناتو). أو جعل الاتحاد الأوروبيّ فاعلاً جيوسياسياً عالمياً حقيقياً. لكن، لا يوجد «مهيمن خيّر» ضمن الاتحاد الأوروبي له القوّة والشرعيّة المطلوبتان. لا يوجد أيضاً أفق لتوحيد السياسة والجيش في شكل فيدرالي».

يرى جان سيلفاستر مونغروني أنّه منذ توقيع معاهدة ماستريخت (1992)، منذ إطلاق «السياسة الأوروبيّة للأمن والدفاع» (1999) وتحويلها بعد تبنّي معاهدة لشبونة إلى «سياسة الأمن والدفاع المشتركة» (2007)، تكرّر نفس عناصر الخطاب كلّ مرّة لكن لم تعرف الجهود المبذولة خلال العقدين الأخيرين ترجمة فعليّة على مستوى الدفاع الأوروبي. في النهاية، يعتبر المحلّل أنّ المشكل الأساسي مرتبٍ بغياب موازنات، قدرات والقابليّة للعمل المشترك في أوروبا، «المهمّ هو توفير موازنات وقدرات في أوروبا، وجعل ذلك محضنة للقوّة، بدلاً من فيدراليّة مخفّضة (ودون إعلان ذلك). بعبارة أخرى، يجب إعادة التسليح ومن ثمّ الاشتباك. لاحقاً، ستتأقلم الأطر المؤسساتيّة (الموجودة أصلاً). تدخلات في إطار حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي أو عبر تحالف للغرض (يقوم على نوايا حسنة)، والنظر وطنيّاً إن كان يجب التفاعل بشكل سريع». لكن، إن لم توجد أطر فعل، فإنّ القدرات لا تكفي والإرادة السياسيّة مفقودة. يخلص المحلّل إلى أنّ «هذا لبّ المشكل: إعادة التسليح، النظر إلى العالم كما هو، والاستعداد للاشتباك إن لزم الأمر».

دانيال ميهالبسكو (أ ف ب)